

المحاصيل الزراعية الغذائية للصناعة

بقلم: دكتور / سعد عبد الصمد

معهد بحوث الأراضي للمياه والبيئة



فما هو مصير القطاع الزراعي كمورد للمادة الخام ؟ النتيجة هو تحول القطاع إلى استهلاك الرفاهية وتصدير القطاع محصول في إنتاج المنتج للرفاهية ، بمعنى أن القمح أو المصنوعات الغذائية تصير الرفاهية وليس في متناول أي مستهلك ، بمعنى أن قصب السكر لا يدخل في صناعة السكر أو الحلوى وتصير استهلاك الرفاهية والخشب الزان أو السويدي وغيره يصير استهلاك الرفاهية ، ويحل محله البلاستيك والبولامستر والألياف الصناعية. وبالتالي اقتصاديا لا يوجد علاقة بين استهلاك الرفاهية ونقطة التوازن والكمية المطلوبة وتضاعف الأسعار ، ووجود سعر طلب وسعر عرض ، وبينهما فرق كبير ، وتصير سعر الطلب هو أقصى سعر يقبل المستهلك الشراء به ، وسعر العرض أدنى سعر يقبل البائع أو المنتج البيع به ، وبالتالي يسود سعر الطلب في استهلاك الرفاهية لأنه أكبر سعر ممكن يدفعه المستهلك ويكون السعر السائد هو سعر المستهلك الذي هو سعر الطلب بجانب خروج السعر من مجال المنافسة ، وتصير انتظام التوريد سمة من سمات استهلاك الرفاهية لأن المنتج الخام ثمنه رخيص والمنتج النهائي ثمنه مرتفع وبالتالي تنتج الزراعة هنا المجال للألياف الصناعية في حالة القطن مثلا لكي تفرق الأسواق منها وستكون رخيصة وفي متناول المستهلك وتدار سياسة الإنتاج الزراعي في هذه الحالة لحساب الإنتاجية والمساحة والوفاء بمتطلبات خطوط التمويل .

لا بد من تدنيه الكاليف ، وإدخال التكنولوجيا المدخنة لرأس المال ، وتحديث قطاع الزراعة ، ووضع كل الإمكانيات في خدمة البحث العلمي والحصول على التقنيات الحديثة والإرتفاع بالمنتج الزراعي لدرجة قصوى حتى يستمر عطاء القطاع الزراعي .

إذا حدث تقدم تكنولوجي ، فلا بد أن تحدث زيادة في الإنتاج ، والمواد الخام شرهه للتقدم التكنولوجي ، وبالتالي حدوث زيادة في إنتاج المواد الخام يؤدي إلى توفير مساحة من الأرض الزراعية ، تساهم في مد السوق بمحاصيل الخضراوات والفواكه ومحاصيل الحقل المختلفة غير المغذية للصناعات والصناعات تتعرض لأشكال وعلاقات مختلفة داخل السوق ، وهذا النوع من الأنشطة له خصوصية في التكوين ، والخصوصية التكوينية هنا تكمن في تدنيه الكاليف ، لأن الطلب عليه ليس مررن ، وإنما طلب أنشطة قائمة للإحلال التكنولوجي يؤدي إلى خفض الكاليف ، وذلك عند استخدام مستوى تكنولوجي متطور لإنتاج نفس الكمية، والصناعات الغذائية شرهه للتقدم التكنولوجي إلا أنه في التداول اليومي لموضوع التقدم التكنولوجي هناك طرح مدرسي يتلخص في الآتي : رأس المال المكثف في أبسط تعريف له هو قيام المزارع مثلا باستبدال الفاس بمحراث بلدي ، معني هذا أنه كثف رأس ماله في صورة تغير تكنولوجي ، أما رأس المال المدخر نجد أن أوضح مثال عليه هو الإيجال المتأقية من الكمبيوتر حيث بدأ بجهاز ضخم وغالي الثمن وانتهي بجهاز صغير يوضع في البيت أو في الجيب حيث نجد مادة راسمالية رخيصة حلت محل مادة راسمالية غالية ، مع الاحتفاظ بنسبة أكبر انتفاعا من المكون المعرفي. هذا هو الفرق التثقيصي بينهما ، وهناك فروق فرعية لا تهم في عرضنا هذا ولقد ولد رأس المال المدخر حيث يعود الميلاد التاريخي له إلى اليابان ، والتكنولوجيا وجهة نظر ، مثل اللبس تماما ، حيث يوجد أفضل لديك ، ولون أفضل لكل منا ، ولذلك نجد أن المصري القديم كان له وجهة نظر تكنولوجية عبارة عن إطالة العمر الافتراضي للأشياء ، مثل التثقيص ، إطالة العمر الافتراضي للجسد المصنوع ، وبالتالي اليوم ننظر فقري مدى عظمة التثقيص الذي قام به المصري القديم ، واليوم رغم وجود

التثقيص لكننا لا نعرف كم من السنين ستعيش هذه الجثث المحنطة حديثا وتنتج وجهة النظر الفرنسية في السرعة ، فهي أهم نقطة في أعمالهم ، وأوضح مثال للسيارات التي تتميز بالسرعة الشديدة مثل البيجو والطائرات المبراج ، فالتكنولوجيا الفرنسية تدور حول وجهة نظر محدودة وهي السرعة ، أما وجهة النظر الألمانية فتتضمن في المتانة ، ووجهة النظر اليابانية تهتم باختزال الحجم ، وطبيعة الحياة اليابانية تقتضي اختزال المساحات ، وذلك بسبب ضيق المساحات لديهم ولا بد من اختزال الطاقة، والتعبئة المراكب بالسلع لا بد من اختزال الحجم ، ففكرة الاختزال تسيطر تماما على التكنولوجيا اليابانية ، ولا بد من تقديم شئ بسعر أقل ، وهم يستخدمون البلاستيك لأنه أكثر طواعية من الحديد للاختزال، نخلص من هذا أيضا بتجهيز إلى استخدام مواد خام أقل سعرا وهو شرط تكنولوجي لعملية الاختزال ، ومن هنا لا بد من وجود فكرة الوصول الراسمالية المدخنة وهي فكرة يابانية تحولت إلى نمط أسيوي في الإنتاج والتقدم التكنولوجي المدخر لرأس المال في الصناعة يمكن أن يؤثر سلبا على القطاع الزراعي ، وهو قطاع مورد لرأس المال ، فتظهر المنافسة مثلا بين القطن والألياف الصناعية ، وبالتالي كيفية تقليل هذه المنافسة بين المنتج الزراعي وتلك المنتجة صناعيا ، وكذلك بين الأخشاب الطبيعية والمصنوعات البلاستيكية وبين المنتج من السمن البلدي والسمن الصناعي وهكذا ، وذلك بصفة عامة بين المنتج الخام الزراعي والبديل الصناعي وهذا موقف خرج للصناعات الغذائية فلا بد من ادخار لرأس المال في المنتج الخام وفي نفس الوقت لا بد من تقليل الكاليف ، حتى يواجه البديل الصناعي تافسيا لأن الطلب على المنتج الزراعي قابل للاختفاض وبالتالي لا بد من خفض الكاليف في منتجات القطاع الزراعي . دول العالم الثالث وفيها نجد أن المزارع يبدأ بفاس ، ثم محراث بلدي يجره حيوان ، حيث

يستخدم القوة الحيوانية ، ثم يستبدلها بقوة ميكانيكية وهي أيضا مكثفة لرأس المال ، فالقطاع الزراعي عادة أقرب ما يكون إلى كونه مكثف لرأس المال ، والسؤال هنا أين توجد منطقة رأس المال المدخر في هذا القطاع ؟ منطقة رأس المال المدخر في القطاع الزراعي هي الهندسة الوراثية ومجال الهندسة الوراثية سيؤدي إلى تصغير مدة النمو ، وإنتاج سلالات جديدة ، وتحسين السلالات الحالية ، وتعد طرق الإكثار ، واختزال عمر المحاصيل ، وتقليل المساحة الزراعية ، ومياه أقل عند الري ، وقدره للنبات على تحمل الملوحة ، والقدرة على مقاومة الأمراض والأفات ، وأهم نقطة قصير عمر المحصول ، هذه باختصار منطقة رأس المال المدخر في القطاع الزراعي ، وجدير بالإشارة إلى أن من أهم أسباب فقد القطن المصري السوق العالمي هو طول فترة المحصول في الأرض، فقد أخذ الأمريكان القطن جيزة ٤٥ ، وقاموا بتصغير فترة زراعته (التبيك) باستخدام الطرق الوراثية والتحسين ، ومجال بحوث الهندسة الوراثية يحتاج إلى ضخ استثمارات هائلة من أجل العامل والأجهزة واستيراد التكنولوجيا ، وبحوث التطوير وإيجاد الكوادر العلمية في هذا المجال الحيوي ، وبالتالي فإن النتائج التكنولوجية، وهذه الكمية الكبيرة تؤدي إلى تضييق الاستثمارات في المجال المرعي . نخلص من هذا إلى أن الحصول على تكنولوجيا مدخنة لرأس المال معناه دخول قطاع الزراعة إلى مجال الهندسة الوراثية ومنه إلى إنتاج كتيّف يروض الاستثمار في المجال المرعي المدخنة من كمية إنتاج إلى كمية أخرى بإحلال تكنولوجي مستمر ومتدفق ، وتقدر كفاءة استخدام التكنولوجيا الهندسة الوراثية تتحدد بكفاءة استخدام التكنولوجيا المدخنة لرأس المال . فربما أن قطاع الزراعة لم يستطع التحول إلى مجال الهندسة الوراثية بالصورة السابق شرحتها